

زبان محسوس معال المعنى الامان هو المصدق للاختيارى ومناه الصدق الى العلم اختيارا
او اما ولا يظن اذ المراد من المعروف والاعمال هو المصدق لنفسه يكون ان العلم والصدق
متدين وتكون ضد العلم كما انه ضد التصديق واما الثاني والثالث فلهم منها ان نظرنا التصديق
والاختيارى حقيقة من حيث علم الله ولم يحصل من العلم والصدق انه حق وصدق وفي قلبه
عدم الرضا به والتسلم له ان يكون مؤثرا لانه حصل له التصديق الاختيارى مع انه كما في
عدم الرضا به انه لم يكن ايضا ان حصل التصديق الاختيارى كما ذكره المصدق الى انقضا
حيوته مع رضاه به وسلم لم يكن مؤثرا على ما ذكره اذ لا يحصل له المصدق للاختيارى اذ
لا يمكن ان حصل تصديقا واحدا باخباره وبغيره معا ولا يصح ان يحصل لواحد تصديقا في نفس
واحد في زمان واحد وهذا امر وجداني كمن في نفسه سلمه فالحق علينا ولكن جعل كلام بعض
المفسرين وكذا ربط العلم الذي تعلناه على ما ذكرناه بحتم ان تعال المصدق المذكور وان لم يكن
حدوثه اى حصوله او لا باختيارى لكن استمراره ودوامه يكون بالاختيارى وهذا المعنى ان لم يشرع
العاصم ان المراد بقصد علمه بما علمه به بالضرورة تصديقا اختياريا كونه في العلم
العام من غير نظر واستدلال كقول الصانع وبهذا هو المشهور وعلمه انهم يورثان صدق احد الاغنياء
الدينية فالنظر والاعتقاد ان هو صدق بما علمه به بالضرورة بالصدق المذكور فان كان التصديق حصل
له بالضرورة وان استدلاله بالحق ومجموع امور المصلحة انه قد لا يكون ان كان مراده ان اصل الامان
مجموع امور المصلحة حتى ان كل واحد منها لم يكن مؤثرا اصلا بل هو كما في قوله عند الحديث من كذب
على الامان الجاهل عندهم عماره من الامور المصلحة فليس عند المفسرين كقولهم ان اصل الامان عندهم
عماره من الامور المصلحة وايضا لو كان المراد ذلك لم يتوقف علمه بالصدق المذكور على مثل هذا
البحث فتوجب عبارة من هو الواقد والمعاصد ولكن انما يقال ان المراد ما يطلق عليه اسم الامان ان مراد
كل من اصله ان كان هو المصدق اجماع الامور المصلحة على انه المذكور في قوله وهو انما
ان تورد كما رساله مؤرخه ان شاء الله يوم ان في النوع المذكور رجحا وهو انه لا يظهر من كون الامان

الامان مجموع امور المصلحة ان من اجله لا يقر بان كان ما نزل عليه من ان لا يكون مؤثرا ولا يلزم
من عدم الامان الكفر عند بعض اصحاب هذا المذهب لظنهم ان الامان لا يكون مؤثرا ولا يلزم
ان هناك احتمالات الا ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان
نوعه ما عدم الامان وهو صدق اختيارى كما ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان
عدم الامان كما عند الحق السعوى والظن واليد والرجل ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان
با عدم زهد هذه الامور وهذا هو صدق العلم كما ورد في الحديث الصحيح الامان ان جعل الامان ان جعل الامان
شعبه اعلا في قول الله الامان واذنا ما اطاع الاذن في الطريق الثالث ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان
طريقه الامان لا يجد رجالة لوجه الاحتمال توسعا وهو صدق العلم الاخرى وفيه تيقن
فوق من هذا المذهب ان الاطلاق لا يراد به الامان توسعا عما عدا ذلك دون الثاني الرابع
ان جعل الامان اجماع نفس الامان وهو صدق اختيارى قال صاحب كفاية في علم الفقه ان الغلظة الغيب بوري ان
للان وجوده في الامان ووجوده الاذان ووجوده العباد والارباب ان الوجود الغيبى المسمى
هو الاصل واما الوجود اذ يقع وتابع فالوجود الغيبى للامان هو النور كما حصل للعلم والصدق انما
يغيره من اجماع هذا النور قابل للشك والضعف والاشك والافتقار والنقص فاذا علمت ان الله زاد الامان
فكلما اذنت له بزيادة النور وتعالى وتعالى وتعالى الى ان ينسب نوره فينتج الصدور والبطون
صانع الكونيات ومخالفة الغيوب في غيوب الغيوب وتكون كل شئ لا توصف بغيره صدق الانبياء
علمهم السلام ولا سيما محمد خاتم النبيين صلوات الله عليهم اجمعين واما الوجود الوهمي فلا علمه المؤمن
لهذا النور وحطه عنه واما الوجود المظن فلا علمه ما اضطلع على الكفر ستماره ان الله الامان
وان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان ان جعل الامان
كالا في هذا العلم ان التلقين بالامان وفيه ثلاثة ان اراد بالانوار كما هو المذهب في النور كما في
العلم والادراك فلا يصح ان يكون معنى ولا يستقيم مع مذهب هذا المذهب في العلم والادراك ان تصدق
جزء من الامور المصلحة الامان فيكون مع العلم المذكور لا يتوقف علمه على عدمه ان يكون العلم

والزوجه